

يَمْتَنِعُ اخْتِصَاصُ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ فِي الْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ وَالْإِمْتِنَاعِ فَلَا بُدَّ
مِنْ اخْتِصَاصِ الْمُنْفِيِّ عَنِ الْمُثَبِّتِ بِمَا يَخُصُّهُ بِالنَّفْيِ وَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصِ الثَّابِتِ عَنِ
الْمُنْفِيِّ بِمَا يَخُصُّهُ بِالشُّبُوتِ^[١].

وَقَدْ يُعَبَّرُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ يُوجِبُ نَفْيَ مَا يَجِبُ نَفْيُهُ عَنِ اللَّهِ
كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ يُثَبِّتُ لَهُ مَا هُوَ ثَابِتٌ، وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ كَافِيًا كَانَ مُخْبِرًا عَمَّا
هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ فَمَا الْفَرْقُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا^[٢]؟

فَيُقَالُ: كُلُّ مَا نَافَى صِفَاتِ الْكَمَالِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ، فَإِنْ ثُبُوتَ أَحَدِ
الضَّادِّينِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْآخَرِ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ وَاجِبُ الوجودِ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ
قَدِيمٌ وَاجِبُ الْقَدَمِ عَلِمَ امْتِنَاعُ الْعَدَمِ وَالْحُدُوثِ عَلَيْهِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ^[٣].

[١] عندنا قسمان، قِسْمٌ مُثَبِّتٌ وَقِسْمٌ مُنْفٍ، مثل: الكراهة والحزن، الكراهة
مُثَبِّتَةٌ والحزن مُنْفِيٌّ لَا بُدَّ مِنْ فَرْقٍ مُمَيِّزٍ لِمَاذَا يُثَبِّتُ هَذَا وَيُنْفِي هَذَا؟ فَالنَّفْيُ هُنَا نَفْيٌ؛
لأنه إِذَا ثَبَّتَ كَانَ نَقْصًا، وَالْمُثَبِّتُ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى كَانَ نَقْصًا.

[٢] الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُقَرَّرَ الْفَرْقُ.

السَّمْعُ وَالْعَقْلُ يُثَبِّتَانِ لِلَّهِ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَيُنْفِيَانِ عَنْهُ: مَا ضَادَّ صِفَاتِ كَمَالِهِ
[٣] يُقَالُ: كُلُّ مَا نَافَى صِفَاتِ الْكَمَالِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ، هَذَا الضَّابِطُ كُلُّ
مَا نَافَى صِفَاتِ الْكَمَالِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ.

مثاله: إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ مَوْجُودٌ وَاجِبُ الوجودِ بِنَفْسِهِ.

مَوْجُودٌ: هَذَا أَوَّلًا، وَاجِبُ الوجودِ: ثَانِيًا، بِنَفْسِهِ: ثَالِثًا.

فَالْمُفْتَقِرُ إِلَى مَا سِوَاهُ فِي بَعْضٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفْسِهِ لَيْسَ هُوَ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ،
بَلْ بِنَفْسِهِ وَبِذَلِكَ الْآخِرِ الَّذِي أَعْطَاهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ فَلَا يُوجَدُ إِلَّا بِهِ^[١].

وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- غَنِيٌّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، فَكُلُّ مَا نَافَى غِنَاهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ؛
وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- قَدِيرٌ قَوِيٌّ، فَكُلُّ مَا نَافَى قُدْرَتَهُ وَقُوَّتَهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ^[٢].

وأنه قديمٌ واجبٌ القدمُ عُلِمَ امتناعُ العدمِ؛ لأنَّ العدمَ ضدُّ الوجودِ، والحدوثُ
عليه ضدُّ القدمِ وعلم أنه غنيٌّ عن ما سِواه من قوله: بِنَفْسِهِ، فهو غنيٌّ عما سِواه.

لو قال لك قائل: هل يجوزُ الحدوثُ على الله؟

الجواب: لا يجوز ذلك؛ والدليل أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى واجبُ الوجودِ، ووجوبُ
الوجودِ بِنَفْسِهِ صِفَةٌ كَمَالٍ، وتجويزُ الحدوثِ عليه أو افتقاره إلى غيره صِفَةٌ نَقْصٍ،
فعلى هذا نَعْرِفُ أن الحدوثَ أو افتقارَ الله إلى غيره مُتَمَنِّعٌ؛ لأنَّه منافٍ لصفاتِ الكمالِ
التي هي وجوبُ الوجودِ بِنَفْسِهِ.

[١] كالإنسانِ مثلاً ليس هو مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ بل بغيره، وتلك مسائلٌ عَقْلِيَّةٌ،
والمعنى العام هو أننا لا نَعْتَمِدُ في الإثباتِ أو النفيِ فيما يُثَبِّتُ اللهُ ورسوله عنه على مجردِ
نفي التشبيهِ أو على الإثباتِ بلا تشبيهٍ، والله أعلم.

[٢] يعني لو قال أحدٌ: إن الله تعالى يفتقرُ إلى كذا؛ إلى الأكلِ، إلى الشربِ، إلى
اللباسِ، إلى النومِ مثلاً وقلنا: إن الله مُنَزَّهٌ عنه حتى وإن لم يرد في الشرع نفي ذلك؛ لأننا
نَعْلَمُ أن الله تعالى غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ، وافتقاره إلى هذه الأشياءِ يُنافي غِنَاهُ، فَكُلُّ مَا نَافَى
صِفَاتِ كَمَالِهِ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ، كَذَلِكَ هُوَ قَدِيمٌ قَوِيٌّ.

لو قال لنا قائل: إن الله تعالى خلقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ فَتَعَبَ. كما قال اليهودُ.

وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - حَيٌّ قَيُّومٌ، فَكُلُّ مَا نَافَى حَيَاتَهُ وَقَيُّومِيَّتَهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ^[١].

وَبِالْجُمْلَةِ فَالَسَّمْعُ قَدْ أَثْبَتَ لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِ الْكَمَالِ مَا قَدْ وَرَدَ، فَكُلُّ مَا ضَادٌّ ذَلِكَ فَالَسَّمْعُ يَنْفِيهِ كَمَا يَنْفِي عَنْهُ الْمِثْلُ وَالْكُفْوُ، فَإِنَّ إِبْثَاتَ الشَّيْءِ نَفْيٌ لِضِدِّهِ وَلَمَّا يَسْتَلْزِمُ ضِدُّهُ، وَالْعَقْلُ يَعْرِفُ نَفْيَ ذَلِكَ كَمَا يَعْرِفُ إِبْثَاتَ ضِدِّهِ، فَإِثْبَاتُ أَحَدِ الضَّدَيْنِ نَفْيٌ لِلْآخَرِ وَلَمَّا يَسْتَلْزِمُهُ^[٢].

فَطُرُقُ الْعِلْمِ بِنَفْيِ مَا يُنَزَّهُ عَنْهُ الرَّبُّ مُتَّسِعَةٌ لَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى الْإِقْتِصَارِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ كَمَا فَعَلَهُ أَهْلُ الْقُصُورِ وَالتَّقْصِيرِ^[٣].

قُلْنَا: هَذَا مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّ التَّعَبَّ يُنَافِي كَمَالَ الْقُوَّةِ، وَكُلُّ مَا نَافَى كَمَالَ صِفَاتِهِ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَرِدْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، مَثَلًا فَإِنَّا نُنَزَّهُهُ عَنِ اللَّغُوبِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنَافِي كَمَالَ صِفَاتِهِ.

[١] إِذِنِ الْقَاعِدَةُ أَنْ يُنَزَّهُ اللَّهُ عَنْ كُلِّ مَا يُنَافِي كَمَالَ صِفَاتِهِ.

٢- أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ أَوْ كُفْوٌ فِي مَخْلُوقَاتِهِ.

[٢] هَذَا لَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ، فَإِذَا وَصَفْنَا اللَّهَ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، فَكُلُّ مَا نَافَى صِفَاتِ الْكَمَالِ فَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ كَمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَكَلِمَا نَافَى هَذِهِ الصِّفَاتِ الْكَامِلَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُنَزَّهُ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ إِبْثَاتَ الشَّيْءِ نَفْيٌ لِضِدِّهِ وَلَمَّا يَسْتَلْزِمُهُ ذَلِكَ الضَّدُّ.

[٣] الْفَرْقُ بَيْنَ الْقُصُورِ وَالتَّقْصِيرِ وَاضِحٌ؛ الْقُصُورُ: مَعْنَاهُ أَنْ الْإِنْسَانَ لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ فَهُوَ قَاصِرٌ، هَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ قُصُورٌ فِي الْعِلْمِ، وَعِنْدَهُمْ تَقْصِيرٌ فِي طَلَبِهِ أَيْضًا، وَالتَّقْصِيرُ أَشَدُّ مِنَ الْقُصُورِ؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ فِعْلِ الْإِنْسَانِ، وَالْقُصُورَ مِنْ غَيْرِ فِعْلِهِ،

الَّذِينَ تَنَاقَضُوا فِي ذَلِكَ وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمُتِمَّاثَيْنِ حَتَّى إِنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا
اِحْتَجَّ عَلَيْهِ مِنْ نَفَاهُ بِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، وَكَذَلِكَ اِحْتَجَّ الْقَرَامِطَةُ عَلَى نَفْيِ جَمِيعِ
الْأُمُورِ حَتَّى نَفَوْا النَّفْيَ، فَقَالُوا: لَا يُقَالُ: لَا مَوْجُودَ وَلَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَلَا حَيٌّ
وَلَا لَيْسَ بِحَيٍّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَشْبِيهٌُ بِالْمَوْجُودِ أَوْ الْمَعْدُومِ فَلَزِمَ نَفْيُ النَّفِيزَيْنِ، وَهُوَ
أَظْهَرُ الْأَشْيَاءِ امْتِنَاعًا^[١].

ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَلْزِمُهُمْ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالْمَعْدُومَاتِ وَالْمُتَمَنِّعَاتِ وَالْجَمَادَاتِ أَعْظَمُ
مِمَّا فَرَّوْا مِنْهُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْأَحْيَاءِ الْكَامِلِينَ، فَطَرَّقُ تَنْزِيهِهِ وَتَقْدِيسِهِ عَمَّا هُوَ مُنْزَعٌ عَنْهُ
مُتَّسِعَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى هَذَا^[٢].

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ نَفْيَ مَا يُنْفَى عَنْهُ - سُبْحَانَهُ - نَفْيٌ مُتَضَمِّنٌ لِلنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ؛

قد يكون الإنسان قاصراً لا يستطيع الكمال، وقد يكون يستطيع الكمال، ولكنه مقصّر في طلبه، فهو لاء عندهم قصورٌ وعندهم أيضاً تقصيرٌ، حيث لم يطلبوا ما يجب لله وما يمتنع عليه، لم يطلبوه من الكتاب والسنة بل طلبوه من عقولهم المتناقضة كما مر علينا كثيراً، فهم إذن أهل قصورٍ وأهل تقصيرٍ.

[١] قلنا: إن بعضهم يقول: لا أشبهه بالموجودات فلا أثبت له صفة وجودٍ.

وبعضهم يقول: لا أشبهه بالموجودات ولا بالمعدومات.

فأقول: لا موجود ولا معدوم، وتقدم أن هذا تشبيه له بالمتنعات عنه.

[٢] المؤلف رحمه الله من أجل إيضاح الأمور ينوع العبارات وإن كانت متكررة

لأجل أن ترسخ في أذن السامع.

إِذْ مُجَرَّدُ النَّفْيِ لَا مَذْحَ فِيهِ وَلَا كَمَالٌ^[١].

فَإِنَّ الْمَعْدُومَ يُوصَفُ بِالنَّفْيِ وَالْمَعْدُومَ لَا يُشَبِّهُ الْمَوْجُودَاتِ، وَلَيْسَ هَذَا مَذْحًا لَهُ؛ لِأَنَّ مُشَابَهَةَ النَّاقِصِ فِي صِفَاتِ النَّقْصِ نَقْصٌ مُطْلَقًا، كَمَا أَنَّ مُمَائِلَةَ الْمَخْلُوقِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ تَمَثِيلٌ وَتَشْبِيهُ يُنَزِّهُ عَنْهُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^[٢].

[١] وقد تقدّم هذا أن ما نفاه الله عن نفسه فهو نفي متضمن للإثبات؛ لأن مجرد النفي ليس مذحًا.

وقد قلنا فيما سبق: إن النفي قد يكون لكون الشيء غير قابل له كما لو قلت: الجدار لا يظلم، وقد يكون النفي لضعف في المنفي عنه مثل قول الشاعر:

قُبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ

فتجد أن نفي الغدر ونفي الظلم هنا ذم، فإذاً النفي المجرد ليس مذحًا، والله سبحانه وتعالى ليس له من الصفات إلا الكاملة، وما ليس مذحًا فليس بكمال، وعلى هذا فلا يمكن أن يكون في صفات الله مذح نفي مجرد، لا يمكن أن يكون في صفات الله نفي مجرد عندما نقول: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

وهنا ليس هذا نفيًا مجردًا؛ لأنه - سبحانه - كامل العدل؛ لا لأنه عاجز عن الظلم، ولا لأنه غير قادر له، فتبين لنا أنه لا يوجد في صفات الله نفي مجرد، والمؤلف علله هنا وعلله سابقًا بأن مجرد النفي لا مذح فيه ولا كمال.

[٢] فهنا من كلام المؤلف أن الله تعالى لا يوجد في صفاته نفي مجرد حتى يكون هذا النفي متضمنًا للكمال، وذلك لأن النفي المجرد ليس فيه مدح، وليس فيه كمال كما سبق الإشارة إليه.

وَالنَّقْصُ ضِدُّ الْكَمَالِ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ: أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ حَيٌّ وَالْمَوْتُ ضِدُّ ذَلِكَ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ؛ وَكَذَلِكَ النَّوْمُ وَالسَّنَةُ ضِدُّ كَمَالِ الْحَيَاةِ، فَإِنَّ النَّوْمَ أَخُو الْمَوْتِ، وَكَذَلِكَ اللُّغُوبُ نَقْصٌ فِي الْقُدْرَةِ وَالْقُوَّةِ، وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ فِيهِ افْتِقَارٌ إِلَى مَوْجُودٍ غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ الْإِسْتِعَانَةَ بِالْغَيْرِ وَالْإِعْتِضَادَ بِهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ تَتَضَمَّنُ الْإِفْتِقَارَ إِلَيْهِ وَالْإِحْتِيَاجَ إِلَيْهِ^[١].

وَكُلُّ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يَحْمِلُهُ أَوْ يُعِينُهُ عَلَى قِيَامِ ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ لَيْسَ مُسْتَعِينًا عَنْهُ بِنَفْسِهِ، فَكَيْفَ مَنْ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ، وَالْأَكْلُ وَالشَّارِبُ أَجُوفٌ وَالْمُصَمَّتُ الصَّمَدُ أَكْمَلُ مِنَ الْآكِلِ وَالشَّارِبِ، وَهَذَا كَانَتْ الْمَلَائِكَةُ صُمَدًا لَا تَأْكُلُ وَلَا تَشْرَبُ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِمَخْلُوقٍ فَالْحَالِقُ أَوْلَى بِهِ، وَكُلُّ نَقْصٍ تَنَزَّهَ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ فَالْحَالِقُ أَوْلَى بِتَنْزِيهِهِ عَنْ ذَلِكَ^[٢].

وَالسَّمْعُ قَدْ نَفَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]، وَالصَّمَدُ: الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ، وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ،

[١] قَدْ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْثِقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبا: ٢٢]، مِنْ ظَهِيرٍ يَعْنِي: مُعِينٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُسْتَعِينٌ عَنْ غَيْرِهِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مُعِينٍ وَلَا إِلَى شَرِيكَ وَلَا إِلَى أَحَدٍ يَسَاعِدُهُ عَلَى خَلْقِهِ.

[٢] قَالَ: «وَكُلُّ نَقْصٍ تَنَزَّهَ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ».

وَلَمْ يَقُلْ: كُلُّ مَا يَجِبُ أَنْ يَتَنَزَّهَ عَنْهُ مَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَخْلُوقِ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ مِثْلُ: الْمُتَكَبِّرُ.

وَهَذِهِ السُّورَةُ هِيَ نَسَبُ الرَّحْمَنِ، أَوْ: هِيَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ ^[١].

وَقَالَ فِي حَقِّ الْمَسِيحِ وَأُمِّهِ: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَّا بِكُلَّانِ الْأَطْعَامِ﴾ [المائدة: ٧٥]، فَجَعَلَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ الْأَلُوْهِيَّةِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَنْزِيهِهِ عَنْ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَالْآخَرَى، وَالْكَبْدُ وَالطَّحَالُ وَنَحْوُ ذَلِكَ هِيَ أَعْضَاءُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، فَالْغِنَى الْمُتَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ، مُتَزَّهُ عَنْ آلَاتِ ذَلِكَ بِخِلَافِ الْيَدِ فَإِنَّهَا لِلْعَمَلِ وَالْفِعْلِ، وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- مَوْصُوفٌ بِالْعَمَلِ وَالْفِعْلِ؛ إِذْ ذَاكَ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ؛ فَمَنْ يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ أَكْمَلَ مِمَّنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْفِعْلِ ^[٢].

وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- مُتَزَّهُ عَنِ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ وَعَنِ آلَاتِ ذَلِكَ وَأَسْبَابِهِ.

[١] هِيَ نَسَبُ الرَّحْمَنِ؛ لِأَنَّ الْمَشْرِكِينَ قَالُوا: يَا مُحَمَّد، انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ مِنْ أَيْنَ هُوَ؟ مِنْ أَيِّ قَبِيلَةٍ؟ مِنْ أَيِّ نَاسٍ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤].

[٢] مَثَلًا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُثَبِّتَ اللَّهُ أَمْعَاءَ وَكَبَدًا وَمَعِدَةً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟

نَقُولُ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ إِنَّمَا هِيَ لِلْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، أَوْعِيَةُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ، فَلَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى هَذَا لَا إِلَى الْأَكْلِ، وَلَا إِلَى الشُّرْبِ، وَلَا إِلَى آلَتِهِمَا بِخِلَافِ الْيَدِ، الْيَدُ يَجُوزُ أَنْ تُثَبِّتَ لِلَّهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تُثَبِّتَ لِلَّهِ؛ لِأَنَّهَا آلَةُ الْفِعْلِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَفْعَلُ وَيَعْمَلُ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيئَانَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَدْنَا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

وَكَذَلِكَ الْبُكَاءُ وَالْحُزْنُ هُوَ مُسْتَلْزِمُ الضَّعْفِ وَالْعَجْزِ الَّذِي يُتْرَعُ عَنْهُ
-سُبْحَانَهُ-؛ بِخِلَافِ الْفَرَحِ وَالْغَضَبِ فَإِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، فَكَمَا يُوصَفُ
بِالْقُدْرَةِ دُونَ الْعَجْزِ وَبِالْعِلْمِ دُونَ الْجَهْلِ، وَبِالْحَيَاةِ دُونَ الْمَوْتِ وَبِالسَّمْعِ دُونَ
الصَّمَمِ وَبِالْبَصَرِ دُونَ الْعَمَى وَبِالْكَلَامِ دُونَ الْبَكَمِ. فَكَذَلِكَ يُوصَفُ بِالْفَرَحِ
دُونَ الْحُزْنِ وَبِالضَّحِكِ دُونَ الْبُكَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَأَيْضًا فَقَدْ ثَبَتَ بِالْعَقْلِ مَا أَثَبَّتَهُ السَّمْعُ مِنْ أَنَّهُ -سُبْحَانَهُ- لَا كُفْرَ لَهُ وَلَا سَمِيَّ
لَهُ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَقِيقَتُهُ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ،
وَلَا حَقِيقَةُ شَيْءٍ مِنَ صِفَاتِهِ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ.

فَيَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمَخْلُوقَاتِ، لَا الْمَلَائِكَةِ، وَلَا السَّمَوَاتِ،
وَلَا الْكَوَاكِبِ، وَلَا الْهَوَاءِ، وَلَا الْمَاءِ، وَلَا الْأَرْضِ، وَلَا الْأَدَمِيَّينَ، وَلَا أَبْدَانِهِمْ، وَلَا
أَنْفُسِهِمْ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ، بَلْ يَعْلَمُ أَنَّ حَقِيقَتَهُ عَنْ مُثَاقَلَاتِ شَيْءٍ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ أَبْعَدُ
مِنْ سَائِرِ الْحَقَائِقِ، وَأَنَّ مُثَاقَلَتَهُ لِشَيْءٍ مِنْهَا أَبْعَدُ مِنْ مُثَاقَلَةِ حَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ
لِحَقِيقَةِ مَخْلُوقٍ آخَرَ، فَإِنَّ الْحَقِيقَتَيْنِ إِذَا تَمَاقَلَتَا جَازَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مَا يَجُوزُ عَلَى
الْآخَرَى وَوَجَبَ لَهَا مَا وَجَبَ لَهَا.

فَيَلْزَمُ أَنْ يَجُوزَ عَلَى الْخَالِقِ الْقَدِيمِ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْمَخْدُثِ
الْمَخْلُوقِ مِنَ الْعَدَمِ وَالْحَاجَةِ، وَأَنْ يُثَبَّتَ هَذَا مَا يُثَبَّتُ لِدَلِيلِكَ مِنَ الْوُجُوبِ وَالْفَنَاءِ،
فَيَكُونُ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ غَيْرَ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ مَوْجُودًا مَعْدُومًا، وَذَلِكَ
جَمْعُ بَيْنِ النَّقِیْضَيْنِ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ بَطْلَانُ قَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: بَصَرٌ
كَبَصَرِي أَوْ يَدٌ كِيَدِي وَنَحْوِ ذَلِكَ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ هُنَا اسْتِيفَاءُ مَا يُثْبِتُ لَهُ وَلَا مَا يُنْزِعُهُ عَنْهُ وَاسْتِيفَاءُ طُرُقِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى جَوَامِعِ ذَلِكَ وَطُرُقِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ السَّمْعُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ مَا يُثْبِتُهُ وَلَا يَنْفِيهِ سَكَتًا عَنْهُ، فَلَا تُثْبِتُهُ وَلَا نَنْفِيهِ. فَتُثْبِتُ مَا عَلِمْنَا ثُبُوتَهُ وَنَنْفِي مَا عَلِمْنَا نَفْيَهُ، وَنَسْكُتُ عَمَّا لَا نَعْلَمُ نَفْيَهُ وَلَا إِثْبَاتَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^[١].

[١] العقيدة الطحاوية تفصيل ما أجمله شيخ الإسلام في هذه الرسالة، وانظر الطبعة الجديدة من هذا الشرح القيم، وقد جرى تحقيقها على مخطوطات نادرة وخرج أحاديثها محدث الديار الشامية الشيخ المحدث ناصر الدين الألباني، والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ أَطَالَ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ.

وخلاصة هذا الكلام أن نقول: إنه لا يجوز الاعتماد في إثبات أو نفي صفات الله على مجرد نفي التشبيه أو الإثبات بلا تشبيه؛ وذلك لأنَّ كلاً من هذين القاعدتين مثلاً يردُّ عليهما؛ لأنَّك إذا قلت: اعتمد على مجرد نفي التشبيه. ادعى أحد من الذين يُنكروْنَ الصِّفَات بأن هذا تشبيه فنفوه.

وأيضاً إذا قلت: اعتمد على مجرد نفي التشبيه فإنك تقول: الله ليس له حياة؛ لأنَّ الإنسان له حياة وليس له بصر؛ لأنَّ الإنسان له بصر، كذلك الاعتماد على مجرد الإثبات بدون تشبيه يلزم أن تصفه - سبحانه - بصفات النقص بدون تشبيه، فتقول: يأكل لا كأكل المخلوقين، وينام لا كنوم المخلوقين وهكذا، وهذا أيضاً مُمتنع.

إذن فما هو الاعتماد الصحيح على ما يجب إثباته ونفيه؟

الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَثِيرًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ «السَّمْعُ»^[١].
يُعْلَمُ «بِالْعَقْلِ» أَيْضًا، وَالْقُرْآنُ يُبَيِّنُ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ الْعَقْلُ وَيُرْشِدُ إِلَيْهِ وَيُنَبِّهُ
عَلَيْهِ؛ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ^[٢].

نقول: هو الكمال والنقص، وقد ورد السَّمْعُ بآياتٍ كثيرةٍ بإثباتِ الكمالِ له، ووردَ
أيضًا بنفيِ النقائصِ عنه، ثُمَّ الْعَقْلُ كما قال المؤلفُ في الأخير: يُثَبِّتُ الْكَمَالَ لِلَّهِ عَلَى سَبِيلِ
الإِطْلَاقِ وليس على سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وينفيِ النِّقْصَ على سَبِيلِ الإِطْلَاقِ أَيْضًا لا على
سَبِيلِ التَّفْصِيلِ.

ما ورد إثباتُهُ من صِفَاتِ الْكَمَالِ فَإِنَّا نقول: يَجِبُ نَفْيُ ضِدِّهِ من صِفَاتِ النِّقْصِ،
فإذا وردَ السَّمْعُ بأنه سَمِيعٌ يَجِبُ نَفْيُ الصَّمَمِ، بصيرٌ يَجِبُ نَفْيُ الْعَمَى، يعني: ليس في
الْقُرْآنِ ولا في السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ ليس بأَعْمَى، ما في هذا، لكنه وردَ أنه بصيرٌ، والبَصَرُ صِفَةُ
كَمَالٍ، وضدُّه الْعَمَى صِفَةُ نِقْصٍ؛ إِذَنْ فَالْعَمَى مُتَنَفٍ عَنِ اللَّهِ بِدَلَالَةِ السَّمْعِ وَدَلَالَةِ
الْعَقْلِ، دَلَالَةُ السَّمْعِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَثَبَّتَ لِنَفْسِهِ الْبَصَرَ، وَدَلَالَةُ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ الْعَمَى نِقْصٌ،
وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْهُ.

[١] السَّمْعُ إِنَّمَا هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَسُمِّيَ سَمْعًا لِأَنَّهُ يُسْمَعُ، لَيْسَ لِلْعَقْلِ فِيهِ
مَجَالٌ، إِنَّمَا يُدْرِكُ بِالسَّمْعِ يَسْمَعُهُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

[٢] إِنَّ كَثِيرًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ أَيْضًا، فَمَثَلًا: كَوْنُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
سَمِيعًا بَصِيرًا عَلِيمًا قَادِرًا إِلَى آخِرِهِ، هَذَا دَلٌّ عَلَيْهِ السَّمْعُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ، وَهَذَا
اسْتَدَلَّ إِبْرَاهِيمُ عَلَى أَبِيهِ بِأَنَّ الْأَصْنَامَ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ إِلَهًا بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَأَبَّتُ لِمَ تَعْبُدُ
مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢]، وَهَذَا اسْتَدْلَالٌ عَقْلِيٌّ عَلَى أَنَّ الَّذِي
لَمْ يَسْمَعْ وَلَمْ يُبْصِرْ وَلَا يَغْنِي شَيْئًا بَضْعُهُ وَعَجْزُهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْبَدَ.

فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيْنَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ وَعَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ
وَعِلْمِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا أَرْشَدَ الْعِبَادَ إِلَيْهِ وَدَهَّمَهُ عَلَيْهِ؛ كَمَا بَيَّنَّ أَيْضًا مَا دَلَّ عَلَى نُبُوَّةِ
أَنْبِيَائِهِ؛ وَمَا دَلَّ عَلَى الْمَعَادِ وَإِمْكَانِهِ، فَهَذِهِ الْمَطَالِبُ^[١] هِيَ شَرْعِيَّةٌ مِنْ جِهَتَيْنِ:
مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الشَّارِعَ أَخْبَرَ بِهَا^[٢].

وَمِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ بَيَّنَّ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَيْهَا، وَالْأَمْثَالَ الْمَضْرُوبَةَ
فِي الْقُرْآنِ هِيَ «أَقْسَمَةُ عَقْلِيَّةٌ»^[٣].

استواءُ الله على العرش دَلٌّ عليه السَّمْعُ ولم يدُلَّ عليه الْعَقْلُ؛ يعني: لَوْ لَا أَنَّ اللَّهَ
أَخْبَرَنَا أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا عَلِمْنَا أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، أَمَّا الْعُلُوُّ فَقَدْ دَلَّ
عَلَيْهِ السَّمْعُ وَدَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ؛ لِأَنَّ الرَّبَّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي أَسْفَلٍ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ
يَكُونَ عَالِيًا، وَهَذَا عَرَفْنَا أَنَّ الْمُؤَلَّفَ احْتَاطَ قَالَ: «إِنَّ كَثِيرًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ» ولم
يَقُلْ: إِنْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ؛ لِأَنَّ فِي صِفَاتِ اللَّهِ مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ
الْعَقْلُ، وَيَخْرُجُ مِنْ كَلِمَةٍ (كَثِيرًا) أَنْ شَيْئًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ،
كَالاستواءِ على العرش، وإثباتِ اليدِ لله، والتَّزْوِلِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، هَذَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ
عَقْلٌ، لَكِنْ دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ.

[١] قوله: «فَهَذِهِ الْمَطَالِبُ». يعني بالمطالب: مَا يُطَلَّبُ مِنْ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ
تَعَالَى أَوْ نَفْيِهَا عَنْهُ.

[٢] أولاً: مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الشَّرِعَ أَخْبَرَ بِهَا، وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الشَّرِعُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ
فَإِنَّهُ شَرْعِيٌّ بَلَا شَكٍّ.

[٣] الثَّانِي: أَنَّهُ بَيَّنَّ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَيْهَا، مِثَالُ ذَلِكَ وَبَيَانُهُ:

.....

الأمثال المضروبة في القرآن هي أقيسة عقلية، وقد بسط الكلام فيها في غير هذا
الموضع، وهي أيضا عقلية من جهة أنها تُعَلَّم بالعقل.

مثلا ضرب الله مثلا بقدرته على إحياء الموتى بأنه يُحيي الأرض بعد موتها،
وقال: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمَعْنَى الْمَوْتَى﴾ [الروم: ٥٠]، هذا القياس عقلي؛ يعني: الأرض تكون
يابسة هامة أشجارها تتكسر ليس فيها شيء، فينزل عليها المطر فإذا هي رابية تهتز،
أليس في هذا دليل على قدرة الله على إحياء الموتى؟ بلى فيه دليل.

كون الشارع يُرشدنا إلى الاستدلال بهذا الإثبات العقلي هذا إرشاد شرعي،
فهذه المطالب شرعية من وجهين.

قوله: «إِنَّ كَثِيرًا مِّمَّا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ» من صفات الله «دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ» دل عليه
العقل إذن فهذه المطالب التي هي أسماء الله وصفاته أو ما يجب أن يُثبت أو يُنفى عن
الله هي شرعية وعقلية؛ شرعية من وجهين:
الوجه الأول: أن الشرع أخبر بها.

الوجه الثاني: أنه أرشد إلى الاستدلال بالعقل عليها.

وما مثال الاستدلال؟ نقول: منه مثال اتخاذ المشركين إلهًا مع الله، وهذا مُمتنع؛
لأنه نقص: ﴿اللَّهُ مَثَلًا لِّرَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩]، هذا
مثال للموحد وللْمُشْرِك؛ الموحّد: السّلم لرجل، والمشرك الذي فيه شركاء متشاكسون،
إذن هنا استدلال على وحدانية الله بمثل مضروب؛ معنى ذلك أن هذا من الأدلة الشرعية،
لكنّها بواسطة العقل الذي أرشد الشرع إليه.

وَقَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهِيَ أَيْضًا عَقْلِيَّةٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا تُعْلَمُ بِالْعَقْلِ
أَيْضًا، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ يُسَمِّي هَذِهِ «الْأُصُولَ الْعَقْلِيَّةَ» لِإِعْتِقَادِهِ أَنَّهَا لَا تُعْلَمُ
إِلَّا بِالْعَقْلِ فَقَطْ^[١].

فَإِنَّ السَّمْعَ هُوَ مُجَرَّدُ إِخْبَارِ الصَّادِقِ، وَخَبَرُ الصَّادِقِ الَّذِي هُوَ النَّبِيُّ لَا يُعْلَمُ
صِدْقُهُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِذِهِ الْأُصُولِ بِالْعَقْلِ^[٢].

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَدْ يَتَنَازَعُونَ فِي الْأُصُولِ الَّتِي يَتَوَقَّفُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ عَلَيْهَا.

فَطَائِفَةٌ تَزْعُمُ أَنَّ تَحْسِينَ الْعَقْلِ وَتَقْيِيحَهُ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْأُصُولِ، وَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ
إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ بِدُونِ ذَلِكَ، وَيَجْعَلُونَ التَّكْذِيبَ بِالْقَدَرِ مِمَّا يَنْفِيهِ الْعَقْلُ^[٣].

قلنا: إن سمع الله وبصره وعلمه وقدرته إلى آخره تُعْلَمُ بِالشَّرْعِ وتعلم أيضًا
بالعقل، لذا قال المؤلف: إن هذه المطالب شرعية وعقلية.

[١] الأصول العقلية يعني: ما يجب إثباته ونفيه عن الله، يُسَمِّيهِ الْمُتَكَلِّمُ بـ«الأصول
العقلية»؛ لَأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهَا لَا تُثَبَّتُ إِلَّا بِالْعَقْلِ وَلَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْعَقْلِ فَقَطْ.

[٢] سَيِّئُ الْمَوْلُفِ خَطَأُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ هَذَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالْعَقْلِ،
وَوَجْهَ كَوْنِهَا لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْعَقْلِ يَقُولُونَ: لَأَنَّ هَذِهِ ثَبَّتَتْ بِخَبَرِ النَّبِيِّ؛ صِفَاتُ اللَّهِ
الْمُثَبَّتَةُ وَالْمَنْفِيَّةُ ثَبَّتَتْ بِأَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ، الْأَنْبِيَاءُ لَا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ أَنْبِيَاءُ إِلَّا بَعْدَ دَلَالَةِ الْعَقْلِ
عَلَى نُبُوَّتِهِمْ، وَلِهَذَا لَمْ يُرْسَلِ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا جَعَلَ لَهُ آيَاتٍ يَسْتَدِلُّ بِهَا النَّاسُ عَلَى نُبُوَّتِهِ،
وَطَبْعًا لِالاسْتِدْلَالِ بِطَرِيقِ الْعَقْلِ.

[٣] أولًا: طَائِفَةٌ تَقُولُ بِتَحْسِينِ الْعَقْلِ وَتَقْيِيحِهِ، وَأَنَّ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا
ثُبُوتُ النُّبُوَّةِ تَحْسِينُ الْعَقْلِ وَتَقْيِيحُهُ؛ مَعْنَى تَحْسِينِ الْعَقْلِ وَتَقْيِيحِهِ: مَثَلًا الْعَقْلُ يُحَسِّنُ أَنَّ

وطائفة تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوثه^{١١}، وإثبات حدوثه لا يمكن إلا بحدوث الأجسام^{١٢}،

الله تبارك وتعالى يرسل الرسل حتى يبين للناس، ويقبح أن يدع الله الناس بدون رسل، فيقول: إثبات صحة النبوة مبني على تحسين العقل وتقيجه؛ لأن العقل يحسن أن يبعث الله الرسل ويقبح أن لا يبعث الله الرسل، يلزم بذلك إثبات رسالة الرسل بناء على تحسين العقل وتقيجه.

ومسألة التحسين والتقيج هذه من المسائل التي كثر فيها النزاع والجدال، هل العقل يحسن ويقبح، أم لا يحسن ولا يقبح، أو يحسن ويقبح، ولكن لا يوجب ولا يحرم؟ ولن نتطرق لها؛ لأنها مسألة طويلة.

المهم: أن طائفة من هؤلاء يثبتون النبوة بطريق العقل بناء على تحسين العقل وتقيجه وتقول: إن العقل يحسن بعث الرسل فيجب بعثهم، ويقبح عدم إرسالهم فيمنع عدم إرسالهم هذه القاعدة.

[١] قوله: «وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوثه». حدوث العالم، قاعدة أخرى تقول: حدوث العالم من هذه الأصول، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوث العالم.

[٢] قوله: «وإثبات حدوثه» إثبات حدوث العالم «لا يمكن إلا بحدوث الأجسام» يعني: لا نعرف أن العالم حادث إلا بحدوث الأجسام، فجسمي مثلاً وجسمك وجسم الآخر لسنأ بشيء ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، في أي شيء نعرف حدوث الأجسام؟

وَحُدُوثُهَا يُعْلَمُ إِمَّا بِحُدُوثِ الصِّفَاتِ، وَإِمَّا بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِهَا^[١]،
فَيَجْعَلُونَ نَفْيَ أَفْعَالِ الرَّبِّ وَنَفْيَ صِفَاتِهِ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ
إِلَّا بِهَا^[٢].

[١] قوله: «يُعْلَمُ إِمَّا بِحُدُوثِ الصِّفَاتِ، وَإِمَّا بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِهَا». سبحانه الله، لا يكون العلم بحُدُوثِها وجودها، بل العلمُ إما بحدوث الصِّفَاتِ وإما بحدوثِ الأفعال القائمة بها؛ مثل: حدوثِ الصِّفَاتِ كأن يكون طويلاً بعد أن كان قصيراً، ويكون ذكياً بعد أن كان بليداً، ويغضبُ بعد أن يكون هادئاً، وهكذا هذا حُدُوثُ الصِّفَاتِ، حدوثِ الصِّفَاتِ في هذا الجسم يدلُّ على أن الجسمَ حادثٌ. هذه القاعدة ليست صحيحة؛ لأنَّه لو قلنا بهذا لزم أن نقول بنفي الفرح عن الله، ونفي الغضبِ.

إذن وبعضهم يقول: نعلمُ حدوثَ الأجسامِ بحدوثِ الأفعال القائمة بها، مثل الأفعال القائمة، شخصٌ يذهبُ يصلي فيفعلُ، يأتي إلى المدرسة فيفعل، يقول: حدوثُ هذا الفعل لما قُمتَ من النومِ وصليت، هذا حادث، يدل على حدوث الجسم.

وهذا أيضاً في الحقيقة غيرُ صحيح؛ لأننا لو قلنا بهذا لزم إذا قلنا إن الله ينزلُ إلى السماء الدنيا ويستوي على العرش يلزم أن نقول: إن الله تعالى حادثٌ، إذا قلنا: إن حدوثَ الأفعال يدلُّ على حدوثِ الأجسامِ، وهذا ليس بصحيح، لكن هم قالوا هذا، المؤلف الآن يخفي قول غيره ولا يُقرُّه.

[٢] أعوذ بالله، يعني نقول: لا يمكنُ أن تُثبتَ النُّبُوَّةُ إلا إذا نفيت أفعالِ الرَّبِّ، وهذا تناقضٌ أيضاً.

ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أَنْ كَثِيرًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ أَيْضًا.

ثُمَّ هَؤُلَاءِ لَا يَقْبَلُونَ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى نَقِيضِ قَوْلِهِمْ،
لِظَنِّهِمْ أَنَّ الْعَقْلَ عَارِضَ السَّمْعِ - وَهُوَ أَصْلُهُ - فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ؛ وَالسَّمْعُ
إِمَّا أَنْ يُؤَوَّلَ وَإِمَّا أَنْ يُفَوَّضَ ^[١]،

[١] يقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَقْبَلُونَ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
عَلَى نَقِيضِ قَوْلِهِمْ؛ يَعْنِي: مَعْنَاهُ أَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ لَا يَقْبَلُونَهُ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يُخَالِفُ
قَوْلَهُمْ، لِمَاذَا؟

قال: لِظَنِّهِمْ أَنَّ الْعَقْلَ عَارِضَ السَّمْعِ وَهُوَ أَصْلُهُ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ، يَقُولُونَ:
إِنَّ الْعَقْلَ عَارِضَ السَّمْعِ فِي هَذَا، وَهَلِ الْأَصْلُ الْعَقْلُ أَمْ السَّمْعُ؟

عندهم هم أَنَّ الْعَقْلَ هُوَ الْأَصْلُ، وَإِذَا صَارَ الْعَقْلُ هُوَ الْأَصْلُ، وَعَارِضُ الْفَرْعِ
فَالوَاجِبُ تَقْدِيمُ الْأَصْلِ، فَيَقُولُونَ مِثْلًا: إِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتَ يَمْنَعُهَا الْعَقْلُ، فَهُوَ مَعَارِضٌ
لِلسَّمْعِ، وَإِذَا كَانَ هُوَ أَصْلُ السَّمْعِ فَإِنَّ الْأَصْلَ يُقَدِّمُ عَلَى الْفَرْعِ وَتُنْفَى هَذِهِ الصِّفَاتُ.

يقول الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: طَرِيقَتُهُمْ هَذِهِ إِذَا جَاءَ شَيْءٌ مِنَ الْعَقْلِ إِمَّا أَنْ يُؤَوَّلَ وَإِمَّا
أَنْ يُفَوَّضَ.

يُؤَوَّلُ: بِمَعْنَى يُصَرَّفُ عَنْ ظَاهِرِهِ.

يُفَوَّضُ: لَا يَتَكَلَّمُ فِي مَعْنَاهُ إِطْلَاقًا، وَيُقَالُ: هَذَا لَا نَذَرِي مَعْنَاهُ.

مثال ذَلِكَ: ﴿أَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، لَهُ ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ: مَعْنَى صَحِيحٌ،
وَمَعْنَى مُؤَوَّلٌ، وَمَعْنَى مُفَوَّضٌ.

الصحيح: استوى على العرش؛ أي: عَلَا عَلَيْهِ وَاسْتَقَرَّ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ بِهِ.

وَهُمْ أَيْضًا عِنْدَ التَّحْقِيقِ لَا يَقْبَلُونَ إِلَّا سِتْدَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى وَفْقِ قَوْلِهِمْ
لِمَا تَقَدَّمَ^[١].

والمؤول: «استوى» بمعنى استولى.

والمفوض: «استوى» لا نقول في معناه شيئاً، نقرؤه ولا نتكلم في معناه فيكون
عندنا بمنزلة اللغة الأجنبية التي لا نعرف معناها، مثل: لو جاء إنسان إنجليزي
ورطن علينا ونحن لا نعرف، هم يقولون: إن الصفات المفوضة؛ كل آيات الصفات
وأحاديثه بمنزلة اللسان الأعجمي أمام اللسان العربي، وأنا لا نقول فيها شيئاً لا
نعرف معناها إطلاقاً، هذا التفويض.

[١] يقول: أنتم على طريقَتكم لا تقبلون الكتاب والسنة.

وهذا نحتج به على جميع النفاة حتى الذين ينفون جميع الصفات يمكن أن نحتج
عليهم بمثل ما احتجوا به فإنه سبق لنا المجادلة مع هؤلاء الذين ينفون بعض الصفات
ويثبتون البعض، ومع الذين يثبتون الأسماء وينكرون الصفات، ومع الذين ينكرون
الأسماء والصفات، ومع الذين ينكرون الإثبات والنفي، كلهم سبق أنه بطريقة عقلية
يلزمهم أن يقبلوا بما جاء في الكتاب والسنة.

وهم بالطريقة العقلية كما قال المؤلف رحمه الله: «لَا يَقْبَلُونَ إِلَّا سِتْدَالَ بِالْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ».

مع أن العقل يلزمهم به، فالذي ينكر الصفات يقول لك: لماذا أثبت الأسماء؟
نقول: لماذا أنكرت الصفات؟ قال: لأنني لا أجد في الشاهد ما يتصف بهذه
الصفات إلا ما هو جسم، والتجسيم ممتنع.

وَهُؤُلَاءِ يَصْلُونَ مِنْ وُجُوهِ؛ أَحَدُهَا: ظَنُّهُمْ أَنَّ السَّمْعَ بِطَرِيقِ الْخَيْرِ تَارَةً
وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الْقُرْآنُ بَيِّنٌ مِنَ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ - الَّتِي تُعَلِّمُ بِهَا الْمَطَالِبُ
الدِّينِيَّةَ - مَا لَا يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي كَلَامِ أَئِمَّةِ النَّظَرِ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْمَطَالِبُ شَرْعِيَّةً
عَقْلِيَّةً^[١].

نقول له: ولا نجدُ في الشاهد ما يُسمَّى بالحيِّ والعليم والقادر إلا ما هو جسم،
والتجسيمُ عندك ممنوعٌ، فلماذا أنكرت هذا وأثبتت هذا؟

وسبق الكلامُ على هذه المسائل، وبينّا أن كلَّ الذين يُنكرون ما جاء في الكتابِ
والسُّنَّةِ من أسماءِ الله وصفاته يلزمهم أن يقولوا بها بطريق عقليٍّ، كما أنه يلزمهم بالطريقِ
السَّمْعِيِّ.

[١] هم يقولون: إن السَّمْعَ ما هو إلا خبرٌ فقط، وليس مبنياً على معقولاتٍ
ودلائلٍ عقليَّةٍ، والشيخ رَحِمَهُ اللهُ يقول: بل في القرآن من الأدلَّةِ العقليَّةِ ما لا يوجد
مِثْلُهُ في كلامِ هؤلاء.

ولنضربَ لذلك مثلاً بالبعثِ بعدَ الموتِ، هل البعثُ بعدَ الموتِ ثابتٌ بطريقِ
السَّمْعِ الخبري فقط، أم بطريقِ السَّمْعِ الخبريِّ والنظرِ العقليِّ؟

والله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يضربُ الأمثالَ دائماً بإمكانِ البعثِ بأنه يُنَزَّلُ الماءُ على الأرضِ
اليابسةِ الهامدةِ فإذا هي رابيةٌ تهتزُّ، ﴿إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتِ﴾ [فصلت: ٣٩].

كَذَلِكَ أَيْضاً يَضْرِبُ اللهُ تَعَالَى أمثالاً معقولةً للمُشْرِكِينَ به، ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا رَجُلًا
فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾ [الزمر: ٢٩]، هذا مثل عقليٍّ أنهما
لا يستويان.

وَمِنْهَا: ظَنُّهُمْ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ إِلَّا بِالطَّرِيقِ الْمُعَيَّنَةِ الَّتِي سَلَكَوْهَا، وَهُمْ مُحْطِثُونَ قَطْعًا فِي انْحِصَارِ طَرِيقِ تَصْدِيقِهِ فِيمَا ذَكَرُوهُ، فَإِنَّ طُرُقَ الْعِلْمِ بِصِدْقِ الرَّسُولِ كَثِيرَةٌ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ^[١].

وَضَرَبَ مَثَلًا أَيْضًا فِي الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسِطٍ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ﴾ [الرعد: ١٤]، إنَّسانٌ بَسَطَ كَفَّيْهِ إِلَى مَاءٍ فِي النَّهْرِ يَرِيدُ أَنْ يَصِلَ الْمَاءَ إِلَى فَمِهِ، وَلَكِنَّهُ لَنْ يَصِلَ أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ الْمَبْسُوطَتَيْنِ لَمْ يَضْمَمَ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَبْقَى الْمَاءُ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ مَا لَا يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامٍ هُوَ لَا.

[١] هم يَقُولُونَ: إِنَّا نَعْلَمُ صِدْقَ الرَّسُولِ بِطَرِيقٍ وَيَتَرَكُونَ مَا سِوَاهُ، وَهَلِ الْعِلْمُ بِرِسَالَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُنْحَصِرٌ فِيمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الطَّرِيقِ؟

مَثَلُ أَنْ يَقُولُوا مَثَلًا: الرَّسُولُ جَاءَ بِأَشْيَاءَ تُعْجِزُ الْبَشَرَ، فَهَذَا الطَّرِيقُ طَرِيقُ إِثْبَاتِ النَّبَوَاتِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا، الرَّسُولُ جَاءَ بِأَشْيَاءَ تُعْجِزُ الْبَشَرَ، وَأَشْيَاءَ تُخَيِّرُ الْعُقُولَ وَأَنْظَمَةَ بَدِيعَةِ تَسْعِدُ الْخَلْقَ إِلَى آخِرِهِ، الْقُرْآنَ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى رِسَالَةِ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ حَيْثُ الْإِعْجَازُ فَقَطْ، بَلْ مِنْ حَيْثُ أَحْكَامِهِ وَحُكْمِهِ وَأَسْرَارِهِ وَأَخْبَارِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ الْخَلْقُ.

يَقُولُونَ: لَا نَعْلَمُ رِسَالَةَ الرَّسُولِ إِلَّا بِطَرِيقٍ مُعَيَّنٍ، وَلَا نَعْلَمُ مَا يَسْتَحَقُّهُ الرَّبُّ إِلَّا بِطَرِيقٍ مُعَيَّنٍ، هَذَا خَطَأٌ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ طُرُقَ الْأَدَلَّةِ أَكْثَرُ أَوْ أَوْسَعُ مِنَ الْمَذْهُولِ؛ يَعْنِي: مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَاحِدٌ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ أَدَلَّةٌ مُتَعَدِّدَةٌ تُحْصَرُ أَوْ لَا تُحْصَرُ، وَكَوْنُكُمْ تَحْضُرُونَ دَلِيلَ النَّبُوَّةِ بِهَذَا الطَّرِيقِ الْمُعَيَّنِ خَطَأً، بَلْ إِنَّا نَعْلَمُ رِسَالَةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِطُرُقٍ كَثِيرَةٍ غَيْرِ مَا ذَكَرُوا.

وَمِنْهَا: ظَنُّهُمْ أَنَّ تِلْكَ الطَّرِيقَ الَّتِي سَلَكُوهَا صَحِيحَةٌ وَقَدْ تَكُونُ بَاطِلَةً^[١].
 وَمِنْهَا: ظَنُّهُمْ أَنَّ مَا عَارَضُوا بِهِ السَّمْعَ مَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ، وَيَكُونُونَ
 غَالِطِينَ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ إِذَا وُزِنَ بِالْمِيزَانِ الصَّحِيحِ وَجِدَ مَا يُعَارِضُ الْكِتَابَ
 وَالسُّنَّةَ مِنَ الْمَجْهُولَاتِ لَا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ، وَقَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا
 الْمَوْضِعِ^[٢].

[١] فعلاً هذا هو الواقع؛ لأنهم يظنون أن ما هم عليه هو الحق، وأن من
 سواهم على باطل، ولهذا يُسمَّون أهل السُّنَّة والجماعة المجسِّمة والمشبَّهة، فيزعمون
 أن قول أهل السُّنَّة والجماعة: بلا تشبيه ولا بتكليف. هو التجسيم، ومن المعلوم أن
 من سلك هذا المسلك فقد ضلَّ ومن عاداه فهو مُحقِّق؛ لأنَّ الحقَّ لا يتعيَّن فيما قاله
 فلان وفلان.

[٢] هذا مبنيٌّ على ما سبق، حيث ظنُّوا أن ما عَارَضُوا بِهِ السَّمْعَ معلومٌ
 بالعقل، فنقول لهم: كلُّ ما عَارَضَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ إِذَا وُزِنَ بِالْمِيزَانِ الصَّحِيحِ: هو من
 الْمَجْهُولَاتِ لَا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ، ونحن نزيدُ أيضًا أن نقول: هو من السِّفَاهَاتِ أيضًا
 لَا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾
 [البقرة: ١٣٠].

وهذا كما يقولون في البحث عن أسماء الله وصفاته يكون أيضًا في تشريعات
 الله الَّذِينَ يَسُنُّونَ الْقَوَانِينَ، ويزعمون أن ما جاء به الكتاب والسُّنَّة من القوانين أمرٌ
 لَا يُصْلِحُ الْخَلْقَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ هُمْ أَيْضًا عَلَى خَطَأٍ، بل نقول ما يُصْلِحُ الْخَلْقَ إِلَّا مَا
 جَاءَ بِهِ الْحَقُّ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَا قَدْ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ كَمَا يُعْلَمُ أَنَّهُ عَالِمٌ
وَأَنَّهُ قَادِرٌ وَأَنَّهُ حَيٌّ؛ كَمَا أَرْشَدَ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤] ^[١].

وَقَدْ اتَّفَقَ النَّظَارُ مِنْ مُثَبِّتَةِ الصِّفَاتِ عَلَى أَنَّهُ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ
حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، مُرِيدٌ، وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ يَثْبُتُ بِالْعَقْلِ عِنْدَ
الْمُحَقِّقِينَ، بَلْ وَكَذَلِكَ الْحُبُّ وَالرِّضَا وَالْعُصْبُ يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ بِالْعَقْلِ، وَكَذَلِكَ عُلُوُّهُ
عَلَى الْمَخْلُوقَاتِ وَمُبَايَنَتُهُ لَهَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ كَمَا أَثْبَتَهُ بِذَلِكَ الْأَيْمَةُ: مِثْلُ أَحْمَدَ بْنِ
حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ، وَمِثْلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِّيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ كَلَّابٍ، بَلْ وَكَذَلِكَ
إِمْكَانُ الرُّؤْيَةِ يَثْبُتُ بِالْعَقْلِ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهَا بِأَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ تَصَحُّ رُؤْيَتُهُ،
وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهَا بِأَنَّ كُلَّ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ يُمَكِّنُ رُؤْيَتَهُ. وَهَذِهِ الطَّرِيقُ أَصَحُّ مِنْ تِلْكَ ^[٢].

[١] قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ فيها إثبات الحُكْمِ والدليل، الحُكْمُ: الْعِلْمُ، الدليلُ:
الخلق، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ غَيْرَ عَالِمٍ بِمَا خَلَقَ.

و(من خلق) هل هي فاعِلٌ أم مفعول؟ كونها فاعلاً أحسن، وتصلح أيضاً أن
تكون مفعولاً؛ يعني: أَلَا يَعْلَمُ الَّذِي خَلَقَهُ؟ ولكنها فاعِلٌ أولى، يعني أَلَا يَعْلَمُ الْخَالِقُ
مَخْلُوقَهُ؟ الْجَوَابُ: بَلَى؛ فَالاستفهام هنا للتقرير.

إِذْنِ هَذِهِ الْآيَةِ جُمْلَتَانِ لَا جُمْلَةً وَاحِدَةً فِي الْحَقِيقَةِ فِيهَا ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ، ذَكَرَتْ
الْحُكْمَ وَالدَّلِيلَ، وَالْآنَ لَوْ تَذَهَبَ إِلَى الطَّرِيقِ الْعَقْلِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ الْعِلْمِ لِلَّهِ لَأَتَيْتَ بَعْدَهُ
جُمْلَةً لَكِنَّهَا لَا تُفِيدُ مَا تُفِيدُهُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ.

[٢] رُؤْيَا اللَّهِ هَلْ هِيَ ثَابِتَةٌ بِالْعَقْلِ أَمْ بِالشَّرْعِ؟

لَا شَكَّ أَنَّهَا ثَابِتَةٌ بِالشَّرْعِ وَبِالْعَقْلِ، إِمْكَانِيَّتُهَا ثَابِتَةٌ بِالْعَقْلِ، وَوُجُوبُهَا ثَابِتٌ بِالشَّرْعِ؛

وَقَدْ يُمَكِّنُ إِبْتِثَاتُ الرُّؤْيَةِ بِغَيْرِ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ بِنَفْسِهِمَا دَائِرِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِبْتِثَاتِ، كَمَا يُقَالُ: إِنَّ الرُّؤْيَةَ لَا تَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى أُمُورٍ وَجُودِيَّةٍ؛ فَإِنَّ مَا لَا يَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى أُمُورٍ وَجُودِيَّةٍ يَكُونُ الْمَوْجُودُ الْوَاجِبُ الْقَدِيمُ أَحَقَّ بِهِ مِنَ الْمُمْكِنِ الْمُحْدَثِ^[١].

لأنه لولا أن الله أخبرنا بأنه يرى ما علمنا بذلك، لكن إمكان رؤية الله ثابتة بالعقل، والإمكان غير الوجوب، كيف يمكن؟ بأحد الطريقتين:

■ إما أن نقول: كل قائم بنفسه يمكن رؤيته.

■ أو نقول: كل موجود تصح رؤيته.

وأيهما الأصح؟

كل قائم بنفسه تصح رؤيته، لا كل موجود؛ لأن مثلاً: أنا في قوة وفي علم وفي قدرة، القدرة والعلم والقوة موجودة ولا نراها، لكن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته؛ لأنك إذا قلت: كل موجود دخل في ذلك الأعيان والصفات.

والصفات منها ما يرى ومنها ما لا يرى؛ فاحمرار الوجه مثلاً صفة ترى والعقل والعلم والإدراك صفات لا ترى، لكن كل قائم بنفسه يرى؛ فهو أصح مثل ما قال المؤلف قال: وهذه الطريقة أصح.

[١] هذه هي الطريقة الثانية وهي شبيهة بالطريقة الأولى، وهي إمكان الوجود، إمكان الرؤية مُقَيَّدٌ بالوجود، يقول مثلاً: الرؤية لا بُدَّ أن يكون فيها أمورٌ وجُودِيَّةٌ محلّ للوصف ومحلّ للقابل، عندما يكون الإنسان أعمى لا تثبت الرؤية؛ لأنه ليس عنده الآلة التي يتوصل بها إلى البصر، وعندما يكون الشيء غير قائم بنفسه لا يمكن

وَالْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ^[١].

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي يَسْلُكُهَا الْأَئِمَّةُ وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ مِنْ نُظَارِ السُّنَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِإِحْدَى الصِّفَتَيْنِ الْمُتَقَابِلَتَيْنِ لِلزِّمِّ اتِّصَافُهُ بِالْأُخْرَى، فَلَوْ لَمْ يُوصَفْ بِالْحَيَاةِ لُوصِفَ بِالْمَوْتِ، وَلَوْ لَمْ يُوصَفْ بِالْقُدْرَةِ لُوصِفَ بِالْعَجْزِ؛ وَلَوْ لَمْ يُوصَفْ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ لُوصِفَ بِالصَّمَمِ وَالْحَرَسِ وَالْبَكَمِ، وَطَرُدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُوصَفْ بِأَنَّهُ مُبَايِنٌ لِلْعَالَمِ لَكَانَ دَاخِلًا فِيهِ.

فَسَلَبُ إِحْدَى الصِّفَتَيْنِ الْمُتَقَابِلَتَيْنِ عَنْهُ يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ الْأُخْرَى، وَتِلْكَ صِفَةٌ نَقْصٍ يُنْزَعُ عَنْهَا الْكَامِلُ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ فَتَنْزِيهُِ الْخَالِقِ عَنْهَا أَوْلَى. وَهَذِهِ الطَّرِيقُ غَيْرُ قَوْلِنَا: إِنَّ هَذِهِ صِفَاتُ كَمَالٍ يَتَّصِفُ بِهَا الْمَخْلُوقُ، فَالْخَالِقُ أَوْلَى، فَإِنَّ طَرِيقَ إِبْثَاتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ بِأَنْفُسِهَا مُعَايِرٌ لَطَرِيقِ إِبْثَاتِهَا بِنَفْيِ مَا يُنَاقِضُهَا ^[٢].

الرُّؤْيَةُ وَلَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ عِنْدَهُ بَصَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُرَى مِثْلُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَةِ فَيَقَالُ مِثْلًا: إِذَا كَانَتِ الرُّؤْيَةُ مُتَوَقِّفَةً عَلَى أُمُورٍ وَجُودِيَّةٍ فَالْمَوْجُودُ الْوَاجِبُ الْوُجُودُ أَحَقُّ مِنَ الْمُمْكِنِ الْمَحْدَثِ.

[١] مَسْأَلَةُ الرُّؤْيَةِ الْآنَ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّهَا تُثَبَّتُ بِالْعَقْلِ إِمْكَانًا، وَتُثَبَّتُ بِالشَّرْعِ وَجُوبًا.

مِنَ الطَّرِيقِ الْعَقْلِيَّةِ فِي إِبْثَاتِ الصِّفَاتِ أَنَّهُ -سُبْحَانَهُ- لَوْ لَمْ يُوصَفْ بِإِحْدَى الصِّفَتَيْنِ الْمُتَقَابِلَتَيْنِ لِلزِّمِّ وَصَفُهُ بِالْأُخْرَى.

[٢] فِي الْحَقِيقَةِ إِبْثَاتُ صِفَاتِ الْكَمَالِ الْآنَ لَهُ طَرِيقَانِ بَيْنَهُمَا الْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَدْ اعْتَرَضَ طَائِفَةٌ مِنَ النُّفَاةِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِاعْتِرَاضٍ مَشْهُورٍ لَبَسُوا بِهِ عَلَى النَّاسِ؛ حَتَّى صَارَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ يَظُنُّ صِحَّتَهُ، وَيُضَعِّفُ الْإِثْبَاتَ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنَ النَّظَّارِ، حَتَّى الْأَمِدِيِّ وَأَمْثَالُهُ مَعَ أَنَّهُ أَصْلُ قَوْلِ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ.

فَقَالُوا: الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ؛ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ مَعَ كَوْنِهِ حَيًّا لَكَانَ مُتَّصِفًا بِمَا يُقَابِلُهَا، فَالتَّحْقِيقُ فِيهِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى بَيَانِ حَقِيقَةِ الْمُتَقَابِلَيْنِ، وَبَيَانُ أَقْسَامِهِمَا.

فَنَقُولُ: أَمَّا الْمُتَقَابِلَانِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ^[١].

وَهُوَ إِمَّا أَلَّا يَصِحَّ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الصِّدْقِ وَلَا فِي الْكُذْبِ، أَوْ يَصِحَّ ذَلِكَ فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ؛ وَلَا تَنْهَمَا مُتَقَابِلَانِ بِالسَّلْبِ وَالْإِيجَابِ، وَهُوَ تَقَابُلُ التَّنَاقُضِ.

الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ: هَذِهِ صِفَةٌ كَمَا لِيَجِبُ إِثْبَاتُهَا لِلَّهِ؛ السَّمْعُ صِفَةٌ كَمَا لِيَجِبُ إِثْبَاتُهَا لِلَّهِ.

الطَّرِيقُ الثَّانِي: أَنْ نَقُولَ يُقَابِلُ السَّمْعَ الصَّمَمُ، وَالصَّمَمُ صِفَةٌ يُنَزَّهُ اللَّهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ نَقْصٍ، فَيَجِبُ إِثْبَاتُ السَّمْعِ، فَصَارَ إِثْبَاتُ السَّمْعِ لَهُ طَرِيقَانِ مِثْلَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ.

[١] الْمُتَقَابِلَانِ كَالضَّادِّينِ مِثْلًا وَالنَّقِیْضَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ أَوَّلًا، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ سَمِيعًا أَصَمًّا، لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا فِي وَقْتٍ وَأَصَمًّا فِي وَقْتٍ آخَرَ، لَكِنْ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا.

وَالْتَنَاقُضُ هُوَ اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ بِالسَّلْبِ وَالْإِيجَابِ عَلَى وَجْهِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي الصِّدْقِ وَلَا فِي الْكُذِبِ لِذَاتَيْهِمَا؛ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ حَيَوَانٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ^[١].
وَمِنْ خَاصَّةِ اسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ طَرَفَيْهِ فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ أَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، وَلَا اسْتِحَالَةَ لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَصِحُّ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الصِّدْقِ وَلَا فِي الْكُذِبِ؛ إِذْ كَوْنُ الْمَوْجُودِ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ وَمُمْكِنًا بِنَفْسِهِ، لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ^[٢].

[١] عندنا الآن قَضِيَّتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةٌ، وَالثَّانِيَةُ كَاذِبَةٌ، لَا يَجْتَمِعَانِ فِي الصِّدْقِ، وَلَا يَجْتَمِعَانِ أَيْضًا فِي الْكُذِبِ، بَلْ أَحَدُهُمَا صَادِقٌ.

قولنا: زَيْدٌ حَيَوَانٌ، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، أَيِ الْجُمْلَتَيْنِ الصَّادِقَةِ؟
(زَيْدٌ حَيَوَانٌ) صَادِقَةٌ، وَ(لَيْسَ بِحَيَوَانٍ) كَاذِبَةٌ، هَذَا عَلَى لُغَتِنَا نَحْنُ، وَأَنَا قُلْتُ:
إِنَّ الْإِنْسَانَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ مُوصَفٌ بِوَصْفٍ يُخْرِجُهُ عَنْ بَقِيَةِ الْحَيَوَانَاتِ وَهُوَ نَاطِقٌ،
فَعِنْدَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ حَيَوَانٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، فَلْنَطْبُقْهَا عَلَى مَا سَبَقَ؛ كِلَاهُمَا كَاذِبَانِ،
زَيْدٌ حَيَوَانٌ عَلَى إِطْلَاقِهِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ أَوْ لَا، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ لَيْسَ
بِصَحِيحٍ، فَهِيَ كَاذِبَتَانِ سَلْبًا وَإِيجَابًا مَتَى يَصِحَّانِ؟

يَصِحَّانِ إِيجَابًا إِذَا قُلْتُ: زَيْدٌ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، صَحَّتِ الْإِيجَابِيَّةُ، وَتَصَحَّ السَّلْبِيَّةُ إِذَا
قُلْتُ: زَيْدٌ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ غَيْرِ نَاطِقٍ، فَالْتَقَابُلُ إِذْنًا يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: إِمَّا أَنْ لَا يَصِحَّ اجْتِمَاعُهُمَا
فِي الصِّدْقِ وَلَا فِي الْكُذِبِ، أَوْ يَصِحُّ ذَلِكَ فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ؛ يَعْنِي: السَّلْبُ وَالْإِيجَابُ.

[٢] وَهَذَا أَيْضًا تَقَدَّمَ لَنَا، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي تَقْسِيمِ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ:
مُتَضَايِفَانِ، وَخِلَافَانِ، وَضِدَّانِ، وَنَقِيضَانِ.

فَإِذَا جَعَلْتُمْ هَذَا التَّقْسِيمَ وَهُمَا «النَّقِیْضَانِ مَا لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفَعَانِ»،
فَهَذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفَعَانِ وَلَيْسَ هُمَا السَّلْبُ وَالْإِیَّابُ، فَلَا یَصِحُّ حَضْرُ
النَّقِیْضَيْنِ - اللَّذَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفَعَانِ - فِي السَّلْبِ وَالْإِیَّابِ.

وَحِیْنِذٍ فَقَدْ ثَبَتَ وَصْفَانِ - شَيْئَانِ - لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفَعَانِ، وَهُوَ خَارِجٌ
عَنِ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى هَذَا، فَمَنْ جَعَلَ الْمَوْتَ مَعْنَى وَجُودِيًّا، فَقَدْ يَقُولُ: إِنَّ
كَوْنَ الشَّيْءِ لَا يَخْلُو مِنَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ
وَالصَّمَمُ وَالْبَكْمُ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: هَذَا الْقَسْمُ يَتَدَاخَلُ؛ فَإِنَّ الْعَدَمَ وَالْمَلَكَةَ يَدْخُلُ فِي
السَّلْبِ وَالْإِیَّابِ، وَغَايَتُهُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ، وَالتُّضَايْفَانِ يَدْخُلَانِ فِي التُّضَادَّيْنِ إِنَّمَا
هُمَا نَوْعٌ مِنْهُ^{١٨}.

فَالنَّقِیْضَانِ - كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يُمْكِنُ إِذَا نُفِيَ أَحَدُهُمَا إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ
الْآخَرُ؛ فَالصَّمَمُ وَالسَّمْعُ مُتَنَاقِضَانِ.

[١] الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحْضُرَ الْأَقْسَامَ الْأَرْبَعَةَ فِي قِسْمَيْنِ، يَرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ
مَا يَتَقَابَلَانِ تَقَابُلَ الْعَدَمِ وَمَلَكَةِ دَاخِلَيْنِ فِي السَّلْبِ وَالْإِیَّابِ، السَّمْعُ وَالْبَصَرُ يَتَقَابَلَانِ
تَقَابُلَ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ.

السَّمْعُ وَالصَّمَمُ مُتَقَابِلَانِ، مَا نَوْعٌ تَقَابُلُهُمَا؟ تَقَابُلَ عَدَمٍ وَمَلَكَةٍ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يَرْتَفَعَانِ
عَمَّا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْمَعَ وَيُبْصِرَ، قَدْ يُقَالُ: هَذَا الْكِتَابُ لَا يَسْمَعُ وَلَيْسَ أَصَمًّا، فَهَمَا
مُتَقَابِلَانِ تَقَابُلَ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ.

شَيْخُ الْإِسْلَامِ يَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَ مَا يَتَقَابَلَانِ تَقَابُلَ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ مِنْ بَابِ

النَّقِیْضِیْنِ الَّذِیْ هُوَ تَقَابُلُ السَّلْبِ وَالْإِیْجَابِ؛ لِأَنَّ تَقَابُلَ السَّلْبِ وَالْإِیْجَابِ یَعْنِی: الْإِثْبَاتَ وَالنَّفْیَ بِالْإِتْفَاقِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ تَقَابُلِ الْمُتَنَاقِضِیْنِ، فَالشَّيْءُ إِمَّا مَوْجُودٌ، وَإِمَّا غَیْرُ مَوْجُودٍ، كَذَلِكَ الشَّيْءُ إِمَّا سَمِیعٌ وَإِمَّا أَصَمٌّ، فَالْجِدَارُ، وَإِنْ كَانَ لَا یَصِحُّ أَنْ نَصِفَهُ بِأَنَّهُ أَصَمٌّ أَوْ سَمِیعٌ فَهُوَ فِي الْحَقِیْقَةِ لَا بُدَّ أَنْ یَكُونَ مُتَّصِفًا بِأَحَدِ الصَّفَتَیْنِ.

فَإِنْ أَرَدْتَ بِالسَّمْعِ الَّذِیْ كَسَمْعِ الْإِنْسَانِ فَهَذَا قَدْ نَقُولُ إِنَّهُ غَیْرُ مُمَكِّنٍ؛ لِأَنَّهُ لَا شُعُورَ لَهُ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِالسَّمْعِ الَّذِیْ هُوَ أَعْمُ فَإِنَّ اللَّهَ یَقُولُ: ﴿یَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٤-٥].

وَهَلْ تُحَدِّثُ بِمَا لَمْ تَسْمَعْ الْأَرْضُ یَوْمَ الْقِیَامَةِ؟ تَشْهَدُ عَلَى مَنْ عَمِلَ فِيهَا مِنْ خَیْرٍ وَشَرٍّ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا تَشْهَدُ بِهِ عِنْدَ اللَّهِ، إِذَنْ فَهِيَ تَسْمَعُ وَتُبْصِرُ، تَسْمَعُ مَا یُفْعَلُ عَلَيْهَا وَتَشْهَدُ بِهِ وَتُبْصِرُ مَا یُقَالُ عَلَيْهَا وَتَشْهَدُ بِهِ، فَهَذَا تَقَابُلُ السَّمْعِ وَالصَّمَمِ تَقَابُلُ الْعَدَمِ وَالْمَلَکَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ صَحَّ أَنْ نَجْعَلَهُمَا مِنْ بَابِ تَقَابُلِ السَّلْبِ وَالْإِیْجَابِ بِالنِّسْبَةِ لِلْخِلَافَیْنِ، یَقُولُ أَيْضًا: الْخِلَافَانِ یُمْکِنُ أَنْ نَجْعَلَهُمَا مِنْ بَابِ الْمُتَضَادَّیْنِ، وَلَكِنَّهُمَا نَوْعٌ مِنْهُ.

وَسَبَقَ أَنْ الْخِلَافَیْنِ: هُمَا اللَّذَانِ یَجْتَمِعَانِ وَیرْتَفَعَانِ لَكِنْ مَعْنَاهُمَا لَیْسَ بِوَاحِدٍ، مَثَلًا: قِیَامُ الْإِنْسَانِ وَكَوْنُهُ أَبْیَضٌ، فَالْبِیَاضُ غَیْرُ الْقِیَامِ یُمْکِنُ یَجْتَمِعَانِ، وَیُمْکِنُ یرْتَفَعَانِ.

وَالْمُتَضَایِفَانِ: هُوَ مَا لَا یُعْقَلُ أَحَدُهُمَا بِدُونِ الْآخَرِ، مِثْلُ إِذَا قُلْتَ: الصُّبْحُ قَبْلَ الْمَسَاءِ، هَذَا الْخِلَافَانِ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: قَبْلَ الْمَسَاءِ عَلِمَ أَنَّهُ صُبْحٌ، وَإِذَا قُلْتَ: هَذَا وَلَدُ فُلَانٍ، فَالْوَلَدُ لَا یُعْقَلُ إِلَّا بِإِضَافَةِ الْأَبِ لَهُ، فَمَجَرَّدُ إِثْبَاتِ الْوَلَدِ لَا بُدَّ أَنْ یَكُونَ لَهُ أَبٌ، وَطَبَعًا هَذَا حَسَبَ الْعَادَةِ لَا حَسَبَ الْعَقْلِ، وَإِلَّا فَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ خَلَقَ آدَمَ مِنْ غَیْرِ أُمٍّ وَلَا أَبٍ، وَخَلَقَ عِیْسَى مِنْ غَیْرِ أَبٍ.

فَإِنْ قَالَ: أَغْنِي بِالسَّلْبِ وَالْإِجَابِ فَلَا يَدْخُلُ فِي الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ - وَهُوَ أَنْ يُسَلَّبَ عَنِ الشَّيْءِ مَا لَيْسَ بِقَابِلٍ لَهُ -، وَهَذَا جُعِلَ مِنْ خَوَاصِّهِ أَنَّهُ لَا اسْتِحَالَةَ لِأَحَدٍ طَرَفِيهِ. إِلَى آخِرِهِ.

قِيلَ لَهُ: عَنْ هَذَا جَوَابَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ غَايَةَ هَذَا أَنَّ السَّلْبَ يَنْقَسِمُ إِلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: سَلْبُ مَا يُمَكِّنُ اتِّصَافَ الشَّيْءِ بِهِ.

وَالثَّانِي: سَلْبُ مَا لَا يُمَكِّنُ اتِّصَافَهُ بِهِ^[١].

[١] الجواب على هذا أن يُقَالَ: إِنْ غَايَةَ هَذَا أَنَّ السَّلْبَ - يَعْنِي بِالسَّلْبِ النَّفْيَ -

يَنْقَسِمُ إِلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: سَلْبُ مَا لَا يُمَكِّنُ اتِّصَافَ الشَّيْءِ بِهِ كَمَا إِذَا قُلْنَا: زَيْدٌ لَيْسَ بِأَعْمَى، سَلَبْنَا عَنْهُ الْعَمَى، وَهُوَ يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ بِهِ.

وَالثَّانِي: سَلْبُ مَا لَا يُمَكِّنُ اتِّصَافَهُ بِهِ مِثْلَ أَنْ نَقُولَ: الْجِدَارُ لَيْسَ بِأَعْمَى، هَذَا سَلْبٌ، لَكِنَّهُ سَلْبُ شَيْءٍ لَا يُمَكِّنُ اتِّصَافَهُ بِهِ، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَابِلًا لَهُ فَالْجِدَارُ لَيْسَ بِبَصِيرٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَابِلٍ لَهُ، فَكَمَا أَنَّ السَّلْبَ يَكُونُ فِيهِمَا يُمَكِّنُ اتِّصَافَهُ وَمَا لَا يُمَكِّنُ. فَالْأَوَّلُ: إِثْبَاتُ مَا لَا يُمَكِّنُ اتِّصَافَهُ بِهِ وَلَا يَجِبُ.

وَالثَّانِي: إِثْبَاتُ مَا يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ سَلْبُ مُتَمَتِّعٍ وَإِثْبَاتُ وَاجِبٍ، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ حَيَوَانٌ، فَإِنْ هَذَا إِثْبَاتٌ وَاجِبٌ، وَقَوْلِنَا: لَيْسَ بِحَجَرٍ، وَلَكِنَّهُ سَلْبُ شَيْءٍ مُتَمَتِّعٍ، لَيْسَ بِحَجَرٍ مُتَمَتِّعٍ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ حَجَرًا، وَمَعَ ذَلِكَ صَحَّ سَلْبُهُ عَنْهُ.

فَيَقَالُ: الْأَوَّلُ: إِبْثَاتُ مَا يُمَكِّنُ اتِّصَافُهُ وَلَا يَجِبُ، وَالثَّانِي: إِبْثَاتُ مَا يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِ؛ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ سَلْبُ مُتَمَتِّعٍ، وَإِبْثَاتُ الْوَاجِبِ، كَقَوْلِنَا زَيْدٌ حَيَوَانٌ، فَإِنَّ هَذَا إِبْثَاتٌ وَاجِبٌ، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِحَجَرٍ، فَإِنَّ هَذَا سَلْبٌ مُتَمَتِّعٌ^{١١}.

وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَالْمُمَكِّنَاتُ الَّتِي تَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ - كَقَوْلِنَا: الْمُثَلَّثُ إِمَّا مَوْجُودٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ - يَكُونُ مِنْ قِسْمِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

كَذَلِكَ نَقُولُ: الْجِدَارُ لَيْسَ بِعَاقِلٍ لَيْسَ بِمُبْصِرٍ لَيْسَ بِأَعْمَى، هُوَ مُتَمَتِّعٌ أَنْ يَكُونَ مَبْصَرًا وَأَعْمَى.

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الْمُرَادُ بِالْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْعَدَمَ وَالْمَلَكَةَ مَعْنَاهُ الْقَبُولُ وَعَدَمُ الْقَبُولِ، يَعْنِي: يَكُونُ الشَّيْءُ قَابِلًا أَوْ غَيْرَ قَابِلٍ.

فَمَثَلًا: السَّمْعُ وَالْبَصَرُ بِالنِّسْبَةِ لِلإِنْسَانِ هَذَا قَابِلٌ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْجِدَارِ لَيْسَ بِقَابِلٍ، هَذَا عَدَمٌ وَمَلَكَةٌ، لَكِنْ لَيْسَ وَجُودٌ وَعَدَمٌ، هَذَا سَلْبٌ وَإِيجَابٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ وَيُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ عَدَمٌ.

[١] السَّلْبُ وَالْإِيجَابُ يَعْنِي: النَّفْيُ وَالْإِبْثَاتُ، هَذَا مَا هُوَ بِعَدَمٍ وَمَلَكَةٍ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ كُلُّ شَيْءٍ، لَكِنْ سَمِيعٌ وَأَصَمٌّ وَبَصِيرٌ وَأَعْمَى تَقَابِلُهُمَا تَقَابِلَ عَدَمٍ وَمَلَكَةٍ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يَقْبَلَانِ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِمَا هَذَا الشَّيْءُ وَلَا يَتَّصِفَ بِهِمَا الشَّيْءُ الْآخَرُ.

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ يَقُولُ بِطَرِيقٍ عَقْلِيٍّ: يُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَ الْعَدَمَ وَالْمَلَكَةَ أَيْضًا مِنْ بَابِ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ فَنَقُولُ: هَذَا الْجِدَارُ لَيْسَ بِأَعْمَى صَحِيحٌ، لَيْسَ بِأَعْمَى، كَمَا يَقُولُ: فَلَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ، وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ أَنْ يَكُونَ حَجَرًا.